هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4 من جدول الأعمال

CX/EXEC 21/81/4

تشرين الأول/ أكتوبر 2021

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي

الاجتماع الحادي والثمانون

اجتماع افتراضي

28 و29 تشرين الأول/ أكتوبر، و1، و2، و3، و5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021

هيئة الدستور الغذائي والجائحة - التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الدورة الثالثة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي والاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي والقضايا التي يتعين النظر فيها لعام 2022

(تم اعداد هذه الورقة من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي بالتشاور مع رئيس الهيئة والرؤساء المشاركين فيها)

مقدمة

1. قام الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي بالنظر في تقرير عن هيئة الدستور الغذائي[1] والجائحة أعدته لجنة فرعية من اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي.[2]، حيث أكد الاجتماع دعمه لمحتوى التقرير وأعرب عن تقديره للمقاربات المتبعة في هيئة الدستور الغذائي حتى الآن استجابةً للتحديات التي تفرضها الجائحة، مشيرا إلى أن الاجتماعات الافتراضية والمشاركة فيها كانت حاسمة لنجاح هيئة الدستور الغذائي في عام 2021. كما قدّم الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي عددا من التوصيات بهدف ضمان استمرار عمل الهيئة في 2021 بواقعية وبروح المشاركة على الرغم من استمرار وجود الجائحة.

2. كان العامل الرئيسي لاستمرار عمل هيئة الدستور الغذائي في عام 2021 هو موافقة الدورة الثالثة والاربعون لهيئة الدستور الغذائي على امكانية تفسير مكان الاجتماع على أنه "افتراضي" دون إجراء أي تغييرات على الإجراءات. ووافق الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي على مجموعة من المعايير التي يجب استخدامها عند تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لعقد الاجتماع بشكل افتراضي ام لا. وعلاوة على ذلك، شدد الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي على دور آليات العمل عبر الإنترنت والآليات غير الرسمية كوسيلة قوية للتغلب على التحديات التي تتم مواجهتها.

3. من الجوانب الأخرى التي تطرّق إليها الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي هي أهمية التحضير والتخطيط لضمان أن يكون جميع المعنيين في وضع جيد للمشاركة في الاجتماعات الافتراضية وتيسيرها، مع التسليم بأن هذه طريقة جديدة للعمل بالنسبة للرؤساء والأمانات المضيفة والأعضاء والمراقبين، فضلا عن أمانة هيئة الدستور الغذائي. واعتُبر ضمان تمتع الأعضاء بالتكنولوجيا والقدرة على المشاركة في الاجتماعات الافتراضية أمرا بالغ الأهمية بحيث لا تسهم الاجتماعات الافتراضية في خلق المزيد من الحواجز أمام المشاركة، بينما كانت مزايا الاجتماعات الافتراضية في نفس الوقت، من حيث سهولة المشاركة وتقليل التكلفة، تمثل بمجملها جوانبا يجب النظر فيها. وفي هذا السياق، قدم الاجتماع الثمانون للجنة

[1] REP21/EXEC1

[2] CX/EXEC 21/80/3

التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي عددا من التوصيات إلى أمانة هيئة الدستور الغذائي[3] تتعلق بالتوعية والدروس المستفادة والتحديات والفوائد.

4. تهدف هذه الوثيقة إلى تقديم لمحة عامة عن تجارب تنفيذ برنامج عمل هيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي حتى الوقت الحالي في 2021، والدروس المستفادة والتوصيات للمضي قدما بطريقة مستدامة ومرنة وفعالة. وقد تم تعزيز هذه الوثيقة من خلال الملاحظات الواردة من استبيانات ما بعد الاجتماع، والمناقشات المختصة غير الرسمية مع مجموعة من الأعضاء والمراقبين الذين تحدثوا بحرية عن تجاربهم وقدموا مزيدا من الرؤى والملاحظات والمناقشات غير الرسمية حول التأثيرات المترتبة على حجم العمل لأمانتي هيئة الدستور الغذائي والبلد المضيف.

هيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي

5. على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه من حيث الوقاية من جائحة كوفيد-19، لا سيما في مجال التطعيم والعلاج، لا تزال الجائحة تؤثر بشكل كبير على سير العمل والاجتماعات في جميع أنحاء العالم. ومن منظور هيئة الدستور الغذائي، فإن عام 2021 قد شهد بزوغ هيئة للدستور الغذائي بشكل افتراضي. وبينما كان الاعتقاد في بداية العام أن بعض الاجتماعات الوجاهية قد تكون ممكنة خلال عام 2021، الا انه أصبح من الواضح بحلول منتصف العام وجوب عقد جميع جلسات هيئة الدستور الغذائي بشكل افتراضي في 2021. وشمل ذلك دورة واحدة للهيئة، واجتماعين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، وثمان جلسات للجنة المواضيع العامة، وثلاث جلسات للجنة السلع، واجتماع فريق عمل واحد، حيث بلغ المجموع ستة عشر جلسة. ويُعد ذلك رقما قياسيا لجلسات هيئة الدستور الغذائي في سنة لم تجتمع فيها لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أرسل هذا رسالة واضحة مفادها أنه على الرغم من التحديات التي تمثلها الجائحة، فإن هيئة الدستور الغذائي لا تزال تمارس اعمالها، وأعادت إثبات نفسها على أنها الحيز الذي يتم فيه التفاوض بشأن معايير الأغذية لحماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ونتيجة لذلك، ستنظر الدورة الرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي في مجموعة واسعة من المعايير، مع ما لا يقل عن 44 معيارا تم التوصية بها لاعتمادها بشكل نهائي، و5 معايير تم التوصية بها لاعتمادها في الخطوة 5، و7 مقترحات للعمل الجديد.

6. ساهمت عوامل كثيرة في هذا الإنجاز بالإضافة إلى جلسات هيئة الدستور الافتراضي التي بلغ عددها 16 والتي تم عقدها بشكل افتراضي. وكانت مجموعة الاجتماعات والفعاليات الاضافية ضرورية لتحقيق النجاح، بحيث تراوحت ما بين الندوات عبر الإنترنت، إلى الاجتماعات الافتراضية لفرق العمل، والمناقشات الموسعة لفرق العمل الإلكترونية والمناقشات الكتابية عبر الإنترنت. ونتيجة لذلك، لم يكد يمر يوما في الأشهر العشرة الماضية من غير أن تُعقد فيه أي نوع من الاجتماعات أو المناقشات المستمرة عبر الإنترنت لتسهيل تقدم عمل الدستور الغذائي وأصبحت فرق عمل الخبراء هي المحرك الذي سهل التقدم في العديد من جلسات الهيئات الفرعية، مثل لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية وفريق العمل المعني بمقاومة مضادات الميكروبات، على سبيل المثال لا الحصر. ويمكن اعتبار هذا الأمر بمثابة الأساس أو بداية التحول في هيكلية هيئة الدستور الغذائي حيث تضطلع فرق عمل الخبراء على وجه الخصوص بدور أكبر في تسهيل وقيادة المناقشات وبناء التوافق التي تُعد ضرورية لضمان قدرة الهيئات الفرعية على احراز التقدم في العمل بكفاءة. وفي حين أن هذا الأمر سيتطلب مزيدا من التفكير فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ، إلا ان تجارب عام 2021 تسلط الضوء على الحاجة إلى النظر في كيفية الاستفادة بشكل كامل من فرق عمل الخبراء المختلفة من اجل المضي قدما.

7. استنادا إلى ما ورد أعلاه، فقد تم تنفيذ التوصية التي تقدم بها الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، بشأن اتباع نهج عملي والاستفادة الكاملة من جميع الأدوات المتاحة لنا، تنفيذا كاملا خلال عام 2021. وقد أظهر استخدام هذه الأدوات التي تم تكييفها حسب الحاجة وطبقا لمتطلبات اللجان المختلفة وأجزاء العمل المختلفة، أنه يمكن تنفيذ العمل بفعالية في غياب الاجتماعات الوجاهية. كما برزت فوائد كبيرة من حيث التقدم في معايير هيئة الدستور الغذائي، لا سيما فيما يتعلق بدعم القيم الأساسية للشمولية والشفافية والتعاون. وقد بدى أن بناء التوافق في الآراء كان أكثر صعوبة، لا سيما بالنسبة للقضايا الصعبة، ولكن نجاح الهيئات الفرعية مثل فريق العمل المعني بمقاومة مضادات الميكروبات أظهر أنه حتى في ذلك الوقت كان التقدم ممكنا بوجود الإرادة والالتزام. كما كان مفتاح التقدم هو الاستعدادات القائمة للهيئات الفرعية، بقيادة أمانة هيئة الدستور الغذائي ورؤساء فرق عمل الخبراء ورؤساء اللجان.

8. إن الإعداد المكثف والنجاح المرتبط به له ثمنه من حيث الدعم والمدخلات المطلوبة من أمانة هيئة الدستور الغذائي، ورؤساء ونواب رؤساء الهيئة ورؤساء الهيئات الفرعية وفرق عمل الخبراء، والأمانات المضيفة والأعضاء ويؤدي كذلك إلى

[3] REP21/EXEC1، الفقرة 36

طرح الأسئلة حول استدامة هذا النهج. وكان أحد الاهداف الرئيسية لعام 2021 هو ضمان عودة العمل الخاص بوضع معايير هيئة الدستور الغذائي إلى مساره الأصلي بعد التأجيل المكثف للاجتماعات في عام 2020، وجني الفوائد بشكل كامل من آليات العمل البديلة التي تم وضعها. وفي حين تم تحقيق ذلك، ومع مرور العام فقد أصبح من الواضح أنه ليس من المستدام لأمانة هيئة الدستور الغذائي ومن غير الحكمة للهيئة القيام بتنفيذ مثل هذا الجدول الزمني الواسع للاجتماعات بشكل مستمر.

9. في ظل الظروف العادية، كان ينبغي أن يكون عام 2021 هو العام الذي يتم فيه إجراء الجولة التالية للجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. ومع ذلك، ونظرا لعدد الاجتماعات التي كان يجب تأجيلها من 2020 إلى 2021، أصبح جدول الاجتماعات مكتظا بالفعل في عام 2021. ونتيجة لذلك، كان لا بد من تأجيل الجولة التالية من لجان التنسيق إلى 23/2022، الا ان ذلك سيمثل تحديات جديدة في تحديد مواعيد دورات هيئة الدستور الغذائي حيث يتعين على الهيئات الفرعية الأخرى أن تجتمع خلال هذه الفترة. كما أن هناك حاجة للنظر بشكل أكبر في الدور المهم وطريقة عمل لجان التنسيق في عمل هيئة الدستور الغذائي والتجديد المستمر لها، مع ملاحظة أن المنسقين الإقليميين والاجتماعات الإقليمية غير الرسمية ساهمت في المشاركة المستمرة أثناء فترة الجائحة.

10. إن التحلي بالمزيد من المرونة بشأن كيفية تحديد جلسات الهيئات الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي ومواعيدها، وتقليل عدد مرات عقدها، سيكون أمرا بالغ الأهمية للمضي قدما وللحفاظ على جودة أعمال هيئة الدستور والمشاركة فيها.

11. كملاحظة أخيرة حول ثمن النجاح، فقد تأثرت جوانب أخرى من عمل هيئة الدستور الغذائي مثل متابعة تنفيذ التوصيات الخاصة بمراجعة إدارة العمل، والتقدم المحرز في التحسينات المخطط لها مثل وضع دليل رقمي الإجراءات، وتقديم الوثائق في موعدها، وذلك من بين أمور أخرى. وإن إيجاد نهج متوازن للمضي قدما سيضمن أن جميع جوانب عمل هيئة الدستور الغذائي، التي تدعم في نهاية المطاف تطوير المعايير وتنفيذها، تحرز تقدما في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية.

الاسترشاد بالقيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي

12. لطالما كانت القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي والشمولية والتعاون وبناء التوافق في الآراء والشفافية هي محور الجهود الرامية الى ضمان استمرار عمل الهيئة أثناء فترة الجائحة. وبالنظر إلى أرقام التسجيل الخاصة بجلسات هيئة الدستور الغذائي في عام 2021، كانت هناك زيادة في جميع المجالات مقارنة بالدورتين السابقتين اللتين تم عقدهما وجاهيا، مع زيادة في تسجيل الأعضاء في حدود 40-80٪ وغالبا ما ازداد تسجيل المراقبين بمرتين أو ثلاث مرات مقارنة بالدورتين السابقتين اللتين تم عقدهما وجاهيا، وفي معظم الحالات كانت هناك زيادة بنسبة 100٪ في عدد المسجلين بشكل عام. وهذا يشير إلى أن المزيد من الأعضاء والمراقبين يتابعون الاجتماعات، وان الأعضاء ينضمون بوفود أكبر وكانت هناك زيادة كبيرة في المندوبين الذين انضموا لهيئة الدستور الغذائي للمرة الأولى، مع بيانات من استبيانات ما قبل الاجتماع وبعد الاجتماع تشير إلى أن ما يصل إلى نصف المندوبين يشاركون في اجتماع هيئة الدستور الغذائي لأول مرة.[4] وفيما يتعلق بكون الدستور الغذائي أكثر شمولاً وبالتالي أكثر شفافية، فقد عملت الاجتماعات الافتراضية بمثابة عنصر سريع للتعجيل.

13. تمثلت إحدى توصيات الاجتماع الثمانون للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي، هي الوصول إلى جميع الأعضاء لإثراء التقييم الخاص بكل من فوائد الاجتماعات الافتراضية وأي عوائق أمام المشاركة والتغييرات التي قد تخفف من حدتها، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الأعضاء الذين لم يتمكنوا من المشاركة في الجلسات الافتراضية للجان بسبب هذه العوائق. ونفذت أمانة هيئة الدستور الغذائي استبيانات ما بعد الاجتماع عقب كل جلسة افتراضية من جلسات اللجان التي عُقدت حتى الآن، كما راجعت أرقام التسجيل في لجان هيئة الدستور الغذائي. وفي حين أنه لم يكن من الممكن الوصول إلى جميع أعضاء هيئة الدستور الغذائي، فقد تلقت الأمانة المزيد من الملاحظات من الأعضاء والمراقبين أثناء عقد مختلف الفعاليات غير الرسمية وبشكل غير رسمي من المنسقين الإقليميين. كما توفر هذه الآليات المتنوعة لإبداء الملاحظات بعض الرؤى المهمة حول آراء الأعضاء فيما يتعلق بالاجتماعات الافتراضية.

14. إن زيادة القدرة على المشاركة في اجتماعات الهيئات الفرعية لهيئة الدستور الغذائي من خلال عقدها بشكل افتراضي كانت موضع تقدير واسع النطاق. فبالإضافة إلى قدرة المزيد من الأعضاء أو المراقبين على المشاركة، تتعلق الفوائد أيضا بتشكيل الوفود وحجمها. على سبيل المثال، كان الخبراء قادرين على متابعة المناقشات عن كثب وتقديم المشورة لرؤساء وفودهم وكان الاعضاء قادرين على جلب المزيد من المندوبين لتسهيل التخطيط للمسؤولين الذي سيحضرون في المستقبل. وتتعدد المدخرات التي توفرها الوفود من خلال الاجتماعات الافتراضية حيث تتراوح ما بين الجوانب المالية والوقت المرتبط بالسفر بالإضافة إلى الفوائد الشخصية للقدرة على متابعة الاجتماعات الدولية من المنزل وتقليل كل من المخاطر المحتملة للتعرض إلى جائحة كوفيد-

[4] استنادا إلى استطلاعات الرأي التي سبقت وتلت الاجتماعات مع التنبيه إلى أن المشاركين في الاستطلاع لا يمثلون سوى مجموعة فرعية من المشاركين في الاجتماع.

19 والآثار البيئية. وسلط آخرون الضوء على اهمية القدرة على الانضمام إلى دورة هيئة الدستور الغذائي، والتي كانت مستحيلة بالنسبة لهم حتى الآن بسبب التحديات المختلفة للمشاركة الوجاهية.

15. على الرغم من أن الزيادة في التسجيل لم تؤد بالضرورة لحد الآن إلى زيادة المشاركة الفعالة، إلا أنها تشير إلى أن الاجتماعات الافتراضية تيسر الشفافية وتسهم في الشمولية، وهي اللبنات الأساسية للتعاون وبناء التوافق في الآراء.

16. تشير الملاحظات الخاصة بالاستبيان أيضا إلى أن هذه المشاركة الافتراضية تزود المندوبين برؤى جديدة حول معايير هيئة الدستور الغذائي وتطويرها، الأمر الذي يمكن أن يسهل فهم المعايير وتنفيذها على المستوى الوطني. وبعبارة أخرى، فإن امتلاك رؤية ثاقبة حول سبب تطوير المعيار بطريقة معينة والأساس لمختلف الأحكام، تسهل عملية تفعيله على المستوى الوطني. ونظرا إلى أن الغاية من وراء الهدف 3 من الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 هي زيادة الاعتراف بمعايير الدستور الغذائي واستخدامها، فإن هذا يُعد تطورا إيجابيا.

17. بالنسبة للمشاركين في دورة هيئة الدستور الغذائي الافتراضية لأول مرة، فقد أشارت الاستبيانات التي تلت الاجتماع إلى أنهم وجدوا أن التجربة كانت بشكل عام إيجابية للغاية؛ فقد مكنتهم المشاركة من معرفة المزيد عن هيئة الدستور الغذائي والتعرف على الاجراءات والمناقشات المطلوبة لتطوير معيار دولي، مما ساهم مرة أخرى في زيادة الاعتراف بمعايير هيئة الدستور الغذائي.

18. ومع ذلك، هناك أيضا تحديات في الاجتماعات الافتراضية، فلا تزال التكنولوجيا والوصول المستقر إلى الإنترنت يمثلان مشكلة حيث يشير ما معدله 20 بالمائة من المشاركين في الاستبيان إلى نوع من مشكلات في الاتصال أثناء الاجتماعات الافتراضية. ويعني العمل عبر مناطق زمنية مختلفة أن ساعات عمل اجتماعات هيئة الدستور الغذائي بالنسبة لبعض الوفود صعبة للغاية، وتحدث خارج ساعات العمل وغالبا أثناء الليل. وبالإضافة إلى التحديات الواضحة المتمثلة في تحقيق المشاركة/ الأداء الفعال في الأوقات الصعبة، فقد ساهم هذا أيضا في بعض البلدان في التحديات التكنولوجية حيث قد لا يكون الوصول إلى الأجهزة اللازمة وعرض النطاق الترددي متاحا (من المنزل) خارج ساعات العمل.

19. تقترح التغذية الراجعة أيضا إلى أن تحقيق القيم الأساسية للتعاون وبناء التوافق في الآراء على وجه الخصوص يشكلان التحدي الأكبر في البيئة الافتراضية. وعلق المندوبون على غياب التفاعل الوجاهي وإمكانية بناء علاقة وتوافق أثناء الفرص غير الرسمية مثل استراحات القهوة والغداء التي يوفرها الاجتماع الوجاهي. وتم الاقتراح بأن التعاون حتى الآن في البيئة الافتراضية قد تم تسهيله من خلال تأسيس اجتماعات وجاهية حيث أتيحت الفرصة بالفعل للعديد من الوفود للاجتماع وتطوير علاقات العمل وقد تم التنبيه من أنه كلما طالت مدة بقائنا بدون اجتماعات وجاهية كلما أصبحت هذه العلاقات ضعيفة، حيث أن الافتقار إلى هذه العلاقات هو بمثابة عائق أمام المشاركة الكاملة من قبل الوافدين الجدد إلى عائلة هيئة الدستور الغذائي. وتم بذل جهود لمواجهة التحدي المتمثل في التعاون مع تعزيز المناقشات التي تسبق الاجتماع من خلال مجموعة من الفعاليات في فضاء افتراضي غير رسمي بهدف توفير بيئة قد تكون أكثر ملاءمة لبناء العلاقات.

20. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحديات والمناطق الزمنية والمشاكل الفنية، فإن المرونة الهائلة بين أعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين للتكيّف والعمل ضمن بيئة افتراضية في العام الماضي كانت مذهلة ويجب الإشادة بها. ومع المشاركة المتزايدة والنشطة للأعضاء الذين كافحوا من أجل المشاركة في الهيئات الفرعية لهيئة الدستور الغذائي حتى الآن، من المحتمل ان تكون عائلة الدستور الغذائي أكثر ارتباطا من أي وقت مضى.

21. في حين أن الرغبة في عقد اجتماعات وجاهية لا تزال قائمة بلا شك، فإن الإدراك المتأخر قد أكد أن الاجتماعات الوجاهية يمكن اعتبارها امتيازا وأظهر العام الماضي أنه يمكن إزالته بسرعة بسبب الظروف. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت الجائحة بوضوح أن الاجتماعات الوجاهية كانت تُعد أيضا امتيازا قبل الجائحة، حيث لم يكن الوصول إلى الجلسات الوجاهية ممكنا لجميع أعضاء هيئة الدستور الغذائي. وقد ساهمت الاجتماعات الافتراضية لهيئة الدستور الغذائي إلى حد ما في خلق المساواة عندما يتعلق الأمر بالمشاركة، ومع خروج هيئة الدستور الغذائي من شبح الجائحة سيكون من الضروري ضمان أن تظل الشمولية والمساواة في المشاركة أولوية أساسية.

التكنولوجيا - أمرا رئيسيا للنجاح

22. لقد كان تبنّي التكنولوجيات الجديدة هائلا في الأشهر الثمانية عشر الماضية بآليات العمل التي كانت مجرد حلم قبل عامين وأصبحت الآن حقيقة واقعة في الحياة اليومية والتحسينات التي جرت على الاتصال الافتراضي والتي جذبت المزيد من الأعضاء إلى اجتماعات هيئة الدستور الغذائي بشكل منتظم.

23. ربما تم التقليل بشكل كبير من شأن العمل المطلوب لإدارة الاجتماعات الافتراضية بنجاح والفعاليات الداعمة في بداية عام 2021. وتتطلب هذه النهج الجديدة تفكيرا وتخطيطا استراتيجيين كبيرين، والبدء بتنفيذ الجوانب التقنية واللوجستية وتأمين الدعم اللازم لاستمرارية التنفيذ. وبالنظر إلى هيئة الدستور الغذائي بشكل عام، فقد تُرجم ذلك إلى اجتماعات شبه يومية بين أمانة الهيئة ورؤساء اللجان و/ أو مجموعات العمل أو الأمانات المضيفة. كما تطلب الأمر أيضا الإبقاء على تواصل مع الأعضاء والمراقبين لتعريفهم بالتكنولوجيا الجديدة وتدريبهم على استخدام الأدوات الافتراضية الموجودة في هيئة الدستور الغذائي لضمان حسن المشاركة على المستويات المختلفة لوضع المعايير.

24. شكل استخدام التكنولوجيا الجديدة ومنصات الاجتماعات مثل تطبيق زووم (Zoom) تحديات للأمانات المضيفة. فلم يكن لدى الأمانات المضيفة دائما البنية التحتية والقدرات والخبرة و/ أو التجربة في إدارة الاجتماعات الافتراضية. كما واجهت في بعض الحالات أيضا تحديات تتعلق بالترخيص والأذونات لاستخدام البرنامج. حتى عندما تم بذل جهود حثيثة وذات تقدير لاستخدام مزودي خدمة خارجيين لدعم الاجتماعات، فإن الافتقار إلى الإلمام ببعض الخصائص الفريدة لاجتماعات هيئة الدستور الغذائي كان يعني استمرار مواجهة التحديات. كما اكتسبت أمانة هيئة الدستور الغذائي خبرة كبيرة في دعم الاجتماعات الافتراضية على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، وبالتالي عملت عن كثب مع الأمانات المضيفة لتسهيل تجربة الاجتماعات الافتراضية المثلى لجميع المشاركين. وأدى هذا الدعم والتعاون إلى ردود فعل إيجابية للغاية من خلال استبيانات ما بعد الاجتماع حيث تم الاشارة إلى اجتماعات هيئة الدستور الغذائي على أنها المعيار الذهبي للاجتماعات الافتراضية.

المضي قُدما

25. في حين كان ينظر إلى الجائحة العالمية في البداية على أنها تحدٍ هائل، إلا أنها أتاحت لهيئة الدستور الغذائي فرصا رائعة. وبما أن الهدف ذو الأولوية لعام 2021 المتمثل بعودة اجتماعات هيئة الدستور الغذائي وديمومتها مرة أخرى قد تحقق الآن، فقد حان الوقت للتطلع قُدُما. ويوفر الخروج من الجائحة فرصة "لإعادة الضبط" وضمان أنه مع اقتراب الذكرى الستين لتأسيس هيئة الدستور الغذائي (2023)، فإن نموذج العمل هو الذي سيضمن بقاء الهيئة الحيز الذي يجتمع فيه العالم معا لوضع معايير سلامة الأغذية وجودتها من أجل حماية الجميع في كل مكان.

26. لا يُعد الرجوع خياراً مُتاحاً، فلا يمكن لهيئة الدستور الغذائي المضي قدما والبناء على طريقة عمله الحالية إلا من خلال الخبرات والتكنولوجيا المكتسبة أثناء العام الماضي، وذلك لضمان بقائه بشكل شامل وشفاف مع مراعاة المساواة في المشاركة، ووضع معايير الجودة في الوقت المناسب بطريقة تعاونية وتوافقية. وأظهرت التطورات الهائلة في استخدام التكنولوجيا كيف يمكن تحقيق النجاح بشكل افتراضي بينما لا يمكن نسيان فوائد التعاون وجها لوجه. وبينما تشير التجربة الآن إلى أن الاجتماعات الوجاهية أو الافتراضية ليست هي الحل الأمثل، إلا أن هناك خصائص رئيسية لكليهما تحتاج إلى التداول لإيجاد التوازن الصحيح للمضي قدما.

27. تم استخلاص بعض الدروس المهمة في الأشهر الثمانية عشر الماضية. ويمكن أن تكون جلسات هيئة الدستور الغذائي الافتراضية ناجحة للغاية، ويبدو أن المرونة في الاحتفاظ بالجلسات الافتراضية أو العناصر الافتراضية كخيار لضمان استجابة الهيئة بسرعة وفعالية للتحديات الجديدة والناشئة تبدو مناسبة. إن التحضير هو مفتاح النجاح وهذا يتطلب استثمارات كبيرة من قبل جميع المعنيين. ولعبت فرق عمل الخبراء دورا مهما في هذا الصدد وأن هناك مجالا لمزيد من الاستفادة من فرق عمل الخبراء. كما حقق نموذج 2021 هدفه، ولكنه غير مستدام، وإن وجود جدول جلسات ذي جدوى ويؤدي إلى تقديم مخرجات عالية الجودة هو أمرٌ أساسي. ويعني هذا أن البلدان المضيفة والرؤساء والأعضاء وأمانة هيئة الدستور الغذائي بحاجة إلى الانفتاح على نهج جديد للالتزام بجدولة الاجتماعات والنظر في مجموعة الخيارات التي تتيحها الإجراءات للحد من اعتمادها على الاجتماعات الوجاهية، ولا سيما الاجتماعات المكثفة التي تستخدم مواردا ضخمة مثل اجتماعات الهيئة.

28. بما أن الجائحة لم تنته بعد ومع استمرار حالة عدم اليقين، سيكون من المهم أن تواصل هيئة الدستور الغذائي التحلي بالمرونة في كيفية إدارة اجتماعاتها في المستقبل. وفي هذا السياق، يظل من المهم أن تتمكن هيئة الدستور الغذائي من الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات الجديدة والناشئة، وعلى المدى القصير إلى المتوسط، سيكون من المهم الحفاظ على المرونة فيما يتعلق بالقاعدة الحادية عشرة (7) و(8) التي تم الاتفاق عليها والتي يمكن تفسيرها بطريقة تتضمن البيئة الافتراضية.

29. على الرغم من النجاح الكبير في اللحاق بالأمور التي فاتت بعد جميع الجلسات المؤجلة في عام 2020، وتوضيح أن آليات العمل الافتراضية يمكن أن تكون ناجحة، فإن نوع ومدى وفترة الدعم اللازم لتنفيذ برنامج العمل هذا (16 اجتماعا) ليست مستدامة لا من جانب الإعداد أو الجانب التنظيمي ولا من منظور المشاركة. لذلك، تحتاج هيئة الدستور الغذائي إلى أن يضمن نموذج عملها المرونة والقدرة على التكيف استعدادا للسنوات الستين القادمة. وإن بناء نموذج شامل ومستدام ومرن وفعال من شأنه أن يضمن بقاء هيئة الدستور الغذائي ذات أهمية في عالم متغير وجاهز لمواصلة العمل بشأن القضايا الجديدة وفي ظل

الظروف المتغيرة. ويحتاج التفكير في نموذج عمل الهيئة ومراجعته، مثل الدستور الغذائي نفسه، إلى أن يكون شاملا. وقد أظهرت تجارب العام الماضي وعملية وضع الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020-2025 كيفية تحقيق ذلك.

30. إن الانفتاح والجانب العملي مطلوبان لضمان ملاءمة هيئة الدستور الغذائي للمستقبل. وإن النظر في تجارب المنظمات والقطاعات الأخرى والمراقبين يمكن أن يكون مفيدا لأن هيئة الدستور الغذائي ليست وحدها التي تبذل جهودا للخروج بشكل أقوى من الجائحة أو لمعالجة صراع دمج وجودها المادي السابق مع وجودها الافتراضي الحالي. وتسلط مراجعة سريعة للأخبار الاقتصادية أو التجارية أو تلك الخاصة بقطاع معين والدلائل التي يرويها مراقبو هيئة الدستور الغذائي الضوء على التحديات التي يواجهها الآخرون أيضا، فضلا عن الاعتراف بأنه من المرجح ان يظل الوضع معقدا إلى حد ما عندما يتعلق الأمر باستكشاف "غرفة الاجتماعات الافتراضية/ تطبيق زووم" في الأشهر المقبلة.

31. ستساعد المرونة المستمرة للأعضاء والمراقبين، على النحو الذي أظهره العام الماضي، على ضمان أن هيئة الدستور الغذائي تسترشد باحتياجات المستقبل، بحيث لا تقيدها مرتكزات الماضي. وليس هناك شك في أن هذا الأمر سيشكل تحديا وربما أمرا مؤلما أيضا، ولكن إن كان هناك شيءً ما قد تعلمناه في الأشهر الثمانية عشر الماضية، فهو أن التغيير أمرٌ لا مفر منه. ومع ذلك، فإن العملية الشاملة والواقعية التي تسمح بالفعل لهيئة الدستور الغذائي بالنظر في جميع الخيارات المتاحة وتطويرها ستتيح وضع مخطط التنمية في الوقت المناسب للمستقبل.

التوصيات

32. إن الاجتماع الحادي والثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي مدعو للقيام بما يلي:

- الإشادة بالجهود الضخمة التي تبذلها أسرة هيئة الدستور الغذائي لتقديم برنامج عمل عام 2021 بطريقة عملية وفعالة والاستفادة المثلى من جميع الأدوات المتاحة لها مع الدعم الفعال للغاية من أمانة الدستور الغذائي.

33. من أجل ضمان استمرار هيئة الدستور الغذائي في الاستجابة بسرعة وفعالية لحالات عدم اليقين المستمرة والمتعلقة بالجائحة أو أي تحديات جديدة/ ناشئة، لا سيما في عام 2022، فإن الاجتماع الحادي والثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي مدعو إلى وضع التوصيات التالية:

- أن توافق الدورة الرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي على استمرار تفسير الفقرتين (7) و(8) من القاعدة الحادية عشرة بطريقة تشمل البيئة الافتراضية في عام 2022 وذلك فيما يتعلق بجلسات الهيئات الفرعية لها، بما في ذلك اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. ويجب أن يأخذ تطبيق ذلك في الاعتبار المعايير التي حددها الاجتماع الثمانين للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي (الفقرة iv.35).

- أن يتعاون الرؤساء والأمانات المضيفة بشكل وثيق مع أمانة هيئة الدستور الغذائي في جهودهم لوضع جدول اجتماع يمكن تنفيذه واقعيا، مع ضمان وجود وقتا كافيا بين الاجتماعات لتسهيل عمل كل من أمانة هيئة الدستور الغذائي واستعدادات ومشاركة الأعضاء والمراقبين في العام المقبل. وسوف تحتاج عملية الجدولة إلى مزيد من النظر في التخطيط على المدى المتوسط إلى الطويل.

- أن توافق الدورة الرابعة والأربعون لهيئة الدستور الغذائي على تكليف أمانة هيئة الدستور الغذائي بإعداد طريقة عمل لاعتماد المعايير في عام 2022 تكون أقل حدة من عقد دورة كاملة لهيئة الدستور الغذائي؛ (على سبيل المثال، استخدام الإجراءات المكتوبة (مثل العمل بالمراسلة) أو تفويض اعتماد المعايير إلى اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي في الحالات التي تشير فيها الملاحظات المكتوبة إلى الدعم العام لاعتمادها) بهدف تخفيف حجم العمل في عام 2022. وهذا من شأنه أن يضمن عدم وجود تأخير في اعتماد المعايير مع توفير الوقت والموارد لضمان تقدم العمل في الهيئات الفرعية، وكذلك إمكانية تنفيذ الجولة التالية من اجتماعات لجان التنسيق الإقليمية ولتمكين الاستعدادات للاحتفال بالذكرى الستين لهيئة الدستور الغذائي في عام 2023 في الوقت المناسب، والذي من المحتمل أن يكون لم شمل وجاهي لعائلة الدستور الغذائي.

- أن تنظر أمانة هيئة الدستور الغذائي جنبا إلى جنب مع الرؤساء والمزيد من الأعضاء في كيفية مواصلة تعزيز فرق عمل الخبراء و/ أو الآليات الشاملة والشفافة الأخرى، وأن تلعب دورا أكثر أهمية في هيئة الدستور الغذائي كآلية مرنة لإعداد العمل والتأكد من أنه يتم عقد المناقشات في الهيئات الفرعية فقط عندما تكون هناك حاجة للتوجيه أو عندما يكون العمل جاهزاً للمضي قدما في العملية المتعلقة بإحدى الخطوات.

34. لوضع المخطط لمستقبل الدستور الغذائي لكي تنظر فيه هيئة الدستور الغذائي في الذكرى الستين لتأسيسها في عام 2023، تتم التوصية بأن تؤسس اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي عملية استشارية وتقودها. ويمكن تأسيس مثل هذه العملية وفقا للجدول الزمني التالي:

- الربع الأول من عام 2022: يتم تنفيذ فعالية استشارية مع أعضاء هيئة الدستور الغذائي والمراقبين لجمع الآراء حول الشكل الذي يجب أن تبدو عليه هيئة الدستور الغذائي في المستقبل من حيث شكل الاجتماعات، والجدولة، ودور فريق عمل الخبراء، والحفاظ على الشمولية وما إلى ذلك.
- الربع الثاني من عام 2022: يتم عقد جلسة خاصة للجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي للنظر في الملاحظات الواردة والمعلومات المتاحة في هذه الوثيقة وفي الاستبيانات التي تلي الاجتماعات والفعاليات ووضع مسودة أولية للمقترح.
- الربع الثالث من عام 2022: يتم إجراء مراجعة من قبل جميع الأعضاء والمراقبين (الربع الثالث من عام 2022).
- الربع الرابع من عام 2022: قيام اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي مع أمانة هيئة الدستور الغذائي بإعداد مقترح مُنَقّح لعقد جولة ثانية من المشاورات.
- الربع الأول من عام 2023: إعداد مقترح نهائي لتنظر فيه دورة هيئة الدستور الغذائي في الذكرى الستين لتأسيسها وذلك في عام 2023 (من المتوقع حصول هذا الأمر في منتصف عام 2023).